تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات العربية المتحدة

2024

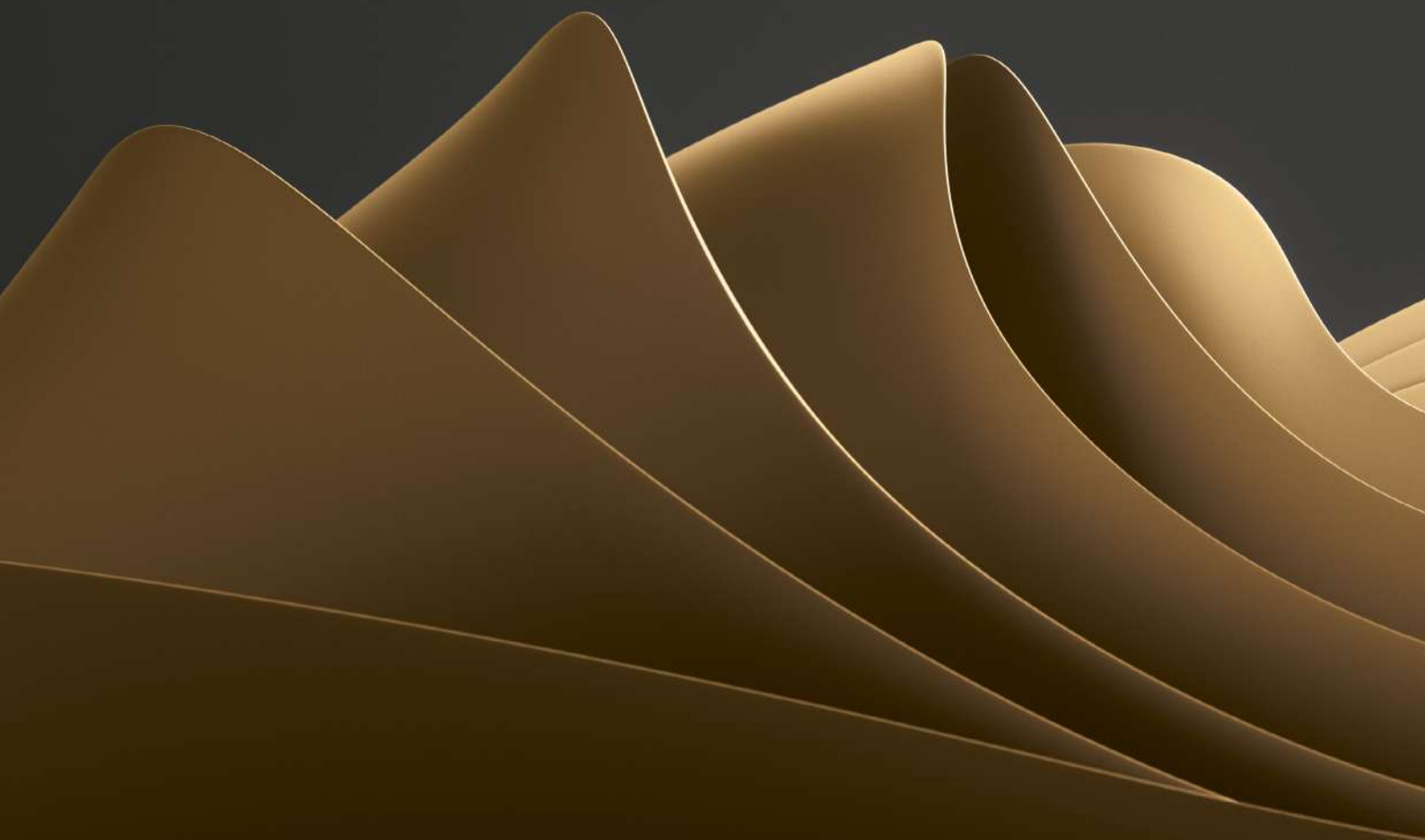

وزارة الاستثمار

MINISTRY OF INVESTMENT

المحتويات

رسالة معالي وزير الاستثمار — 04

لمحة عن الاستثمار الأجنبي المباشر — 06

الإمارات العربية المتحدة: مركز استثماري عالمي — 08

الاتجاهات والرؤى — 10

شركاء الاستثمار الدوليين — 12

التنويع الاقتصادي — 14

أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر — 16

الخدمات المالية — 18

اتجاهات الاستثمار التأسيسي — 22

الابتكار والاستدامة — 26

بيئة مزدهرة للعيش — 28

قصص النجاح — 32

عن وزارة الاستثمار — 38

اتصل بنا — 39

تقوم وزارة الاستثمار بدور محوري في تعزيز المشهد الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة ودفع وتيرة التقدم وترسيخ النمو المستدام. ويمثل التزامنا بإنشاء منظومة استثمارية ديناميكية ركيزة أساسية في استراتيجيتنا.

نعمل من خلال تعزيز التعاون بين القطاع الخاص والهيئات الحكومية على وضع أسس قوية تدعم تنافسية الأنشطة التجارية وتسهم في توفير فرص استثمارية متنوعة في دولة الإمارات.

وقد كان لقيادتنا الرشيدة دور مهم في توفير بيئة مناسبة تشجع على الابتكار في قطاعات اقتصادية متعددة. يستعرض هذا التقرير المكانة الريادية لدولة الإمارات التي رسخت مكانتها بين أوائل الدول التي تتبنى التقنيات المتقدمة لتعزز تنافسية الاقتصاد وتحقيق قيمة مضافة للشركات والمواطنين والمقيمين على السواء.

قدرتنا على التكيف والابتكار تستند إلى البيئة الداعمة التي توفرها الدولة، والتي تتيح لنماذج الأعمال الجديدة المزيد من فرص النمو وتساعد القطاعات الحيوية على التوسع والازدهار. ويتجلى ذلك من خلال تطوير قطاعات جديدة وتزايد اهتمام المستثمرين في مشاريع تأسيسية واعدة، خاصة وأن دولة الإمارات توفر موقعاً مثالياً لرعاية ودعم هذه المشاريع الطموحة.

لقد ساهمت عوامل عديدة، مثل الموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات وبنيتها التحتية المتطورة وبيئتها الداعمة للاستثمار، في تعزيز مكانة البلاد لتصبح في مصاف أكثر الوجهات الاستثمارية جاذبية على مستوى العالم. وشهدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة زيادة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية. كما يعكس النمو المطرد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مرونة اقتصادنا وثقة المستثمرين من حول العالم في سياساتنا الاقتصادية ومبادراتنا وشراكاتنا الاستراتيجية.

يمثل التزامنا بالتنويع الاقتصادي والابتكار والتنمية المستدامة جزءاً لا يتجزأ من أجندتنا الوطنية. وقد وضعت مئوية الإمارات 2071 أهدافاً طموحة للمستقبل، ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً هاماً في تحقيق هذه الأهداف. كما يسهم استقطاب الصناعات عالية الجودة والقيمة في تعزيز نمونا الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وترسيخ التقدم التقني، وتحسين جودة الحياة للمواطنين والمقيمين.

يتضمن نهجنا الشامل وضع الاستراتيجيات والسياسات، وتوفير لوائح تنظيمية فعالة، وإبرام شراكات استراتيجية، والاستفادة من الرؤى والمعلومات القائمة على البيانات. ومن خلال توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات المتقدمة، نضمن أن تحافظ دولة الإمارات على مكانتها الريادية كوجهة جذابة ومستقرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، بما يتماشى مع رؤيتنا للنمو والازدهار على المدى البعيد.

أدعوكم للاطلاع على هذا التقرير الذي يستعرض رحلة دولة الإمارات ونجاحها في التحول إلى مركز استثماري عالمي، ويسلط الضوء في نهايته على ثلاث شركات تتبنى تقنيات مستقبلية تساهم في تعزيز النمو والابتكار. وتعكس الحقائق والأرقام التي يتضمنها التقرير مدى المرونة والديناميكية التي يتميز بها مشهد ريادة الأعمال في دولة الإمارات، ونحن ملتزمون بمواصلة العمل على توفير بيئة داعمة تساعد رؤوس الأموال والشركات والأفراد على النجاح والازدهار.

معالي محمد حسن السويدي
وزير الاستثمار

الاستثمار الأجنبي المباشر: ركيزة للازدهار

تعكس الإنجازات المبهرة التي حققتها دولة الإمارات في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر نموها الديناميكي ورؤيتها الاستراتيجية. وقد عززت الإمارات جاذبيتها للمستثمرين العالميين من خلال السياسات المبتكرة، والشراكات الاستراتيجية، والالتزام بتوفير بيئة داعمة للأعمال تساعد على ترسيخ الازدهار الاقتصادي.

#11

ترتيب الإمارات عالمياً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2023

30 مليار دولار

إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2023

225 مليار دولار

إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عام 2023

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لعام 2024

اتجاهات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر

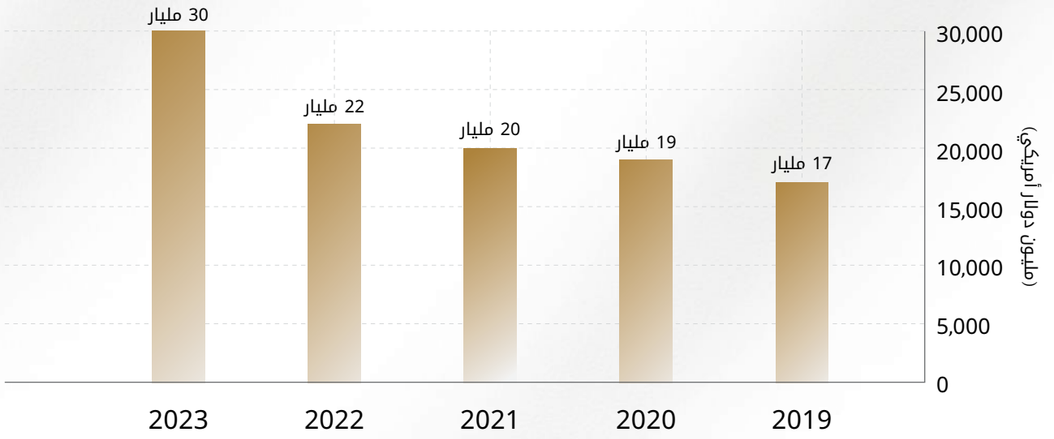

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي لعام 2024

أكبر 10 دول مساهمة في رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات

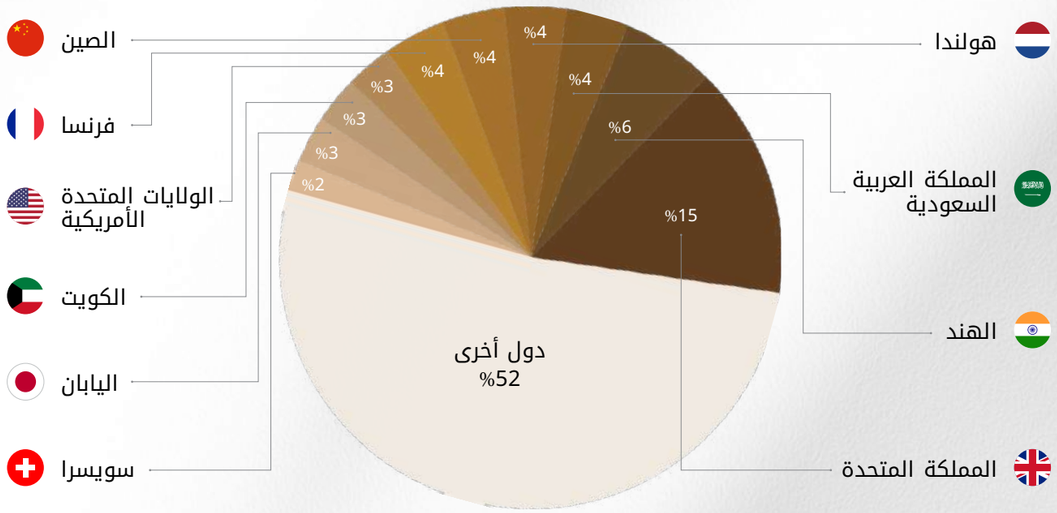

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء؛ بحسب تقديرات المؤلفين

أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر

%26

من إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تجارة الجملة والتجزئة

%24

من إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العقارات

%21

من إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع المالي والتأمين

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء؛ بحسب تقديرات المؤلفين

اتجاهات الاستثمار التأسيسي

1,332

مشروعاً تأسيسياً جديداً معلناً في عام 2023

16 مليار دولار

إجمالي التدفقات الجديدة والمعلن عنها لرؤوس أموال الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي في عام 2023

48,997

فرصة عمل متوقعة من الاستثمارات التأسيسية في عام 2023

المصدر: fDi Markets، فاينانشال تايمز؛ بحسب تقديرات المؤلفين

أرض الفرص والنمو والازدهار

تواصل دولة الإمارات تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية عالمية وترسيخ الأنشطة التجارية وجذب الاستثمارات العالمية بفضل بيئتها المزدهرة والداعمة للأعمال، وموقعها الاستراتيجي، وترابطها القوي مع كافة دول العالم، وبنيتها التحتية القوية من موانئ ومطارات وشبكة للسكك الحديدية.

بيئة مثالية للأعمال

AA-

تصنيف الإمارات الائتماني
(وكالة فيتش)

190+

جنسية في مجتمع
منفتح ومتعدد الثقافات

#2

ترتيب الإمارات عالمياً
في الأداء الاقتصادي
(تقرير التنافسية العالمية 2024 الصادر عن
المعهد الدولي للتنمية الإدارية)

#3

ترتيب الإمارات عالمياً
في التجارة الدولية
(تقرير التنافسية العالمية 2024 الصادر عن
المعهد الدولي للتنمية الإدارية)

سهولة الوصول

12

ميناءً تجارياً
يوفر الوصول بسهولة لـ 150 ميناء عالمي

10

مطارات
تعزز الربط مع 281 وجهة عالمية

1,200 كم

طول شبكة السكك الحديدية
تهدف لربط خمس دول خليجية بحلول عام 2026

2,500+

رحلة جوية أسبوعية
لشركات الطيران الإماراتية

اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة

(6 اتفاقيات معتمدة ودخلت حيّز التنفيذ، وتضم ثلاثة من أكبر الاقتصادات)

- الهند (تم اعتمادها في مايو 2022)
- تركيا (تم اعتمادها في سبتمبر 2023)
- إندونيسيا (تم اعتمادها في سبتمبر 2023)

اتفاقيات أخرى تدعم الاستثمار

115

اتفاقية استثمار ثنائية موقّعة،
و75 اتفاقية تم المصادقة عليها

146

اتفاقية موقّعة لتجنب الازدواج الضريبي،
و116 اتفاقية تم المصادقة عليها

أداء تجاري قوي

953 مليار دولار

حجم التجارة الخارجية غير النفطية في عام 2023

%60

نسبة نمو التجارة غير النفطية في عام 2023

مركز حيوي للاستثمارات العالمية

تمثل دولة الإمارات أرض الفرص بفضل نجاحها في اجتذاب استثمارات متنوعة من جميع أنحاء العالم. وقد وصلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة إلى أعلى مستوياتها في عام 2023، ما يعكس ثقة المستثمرين ويؤكد أهمية مبادراتها الاستراتيجية وبنيتها التحتية القوية وسياساتها التي توفر للمستثمرين بيئة استثمارية داعمة.

%100

ملكية كاملة للأجانب في جميع القطاعات

%70

من الناتج المحلي الإجمالي
من القطاعات غير النفطية

بوابة استراتيجية

إلى قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا

%66

من دول العالم يمكن الوصول
إليها خلال 8 ساعات

40+

منطقة حرة مع لوائح خاصة بكل قطاع

26+

اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة (معتمدة وقيد التفاوض) تغطي أسواقاً تصل لـ3 مليارات شخص

أهم العوامل التي تعزز نمو الاستثمار الأجنبي المباشر

الإصلاحات التنظيمية

ساهمت الإصلاحات التي أتاحت للأجانب تملك نسبة 100% في جميع القطاعات، وبسّطت عمليات تسجيل الأعمال التجارية، وعززت الحماية القانونية للمستثمرين، في تحسين فرص الاستثمار وتسهيل مزاولة الأعمال التجارية.

التنويع الاقتصادي

يساهم التركيز على قطاعات مثل السياحة والتقنيات الحديثة والطاقة المتجددة والخدمات المالية لبناء اقتصاد غير نفطي، بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات ويعزز النمو المستدام.

الموقع الاستراتيجي

تمثل الإمارات جسراً يربط الشرق بالغرب ويتيح إمكانية الوصول إلى الأسواق سريعة النمو في آسيا وأفريقيا وأوروبا، وذلك بدعم من مبادرات مثل الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا.

الترابط الجغرافي

تدعم المطارات والموانئ الحديثة والمرافق اللوجستية المتطورة الأنشطة التجارية بمختلف أشكالها، وتعزز الترابط مع مختلف أنحاء العالم، مما يتيح دخول أسواق جديدة بسهولة خاصةً وأن 66% من دول العالم يمكن الوصول إليها خلال 8 ساعات فقط.

الحوافز الاستثمارية

تساعد الإعفاءات الضريبية وبرامج الدعم الحكومي والمنح على جذب المستثمرين الأجانب ودعمهم، كما توفر أكثر من 40 منطقة حرة مزايا مالية كبيرة ومرونة استثنائية في تأسيس الأعمال.

الشراكات العالمية

تسهم الشراكات الاستراتيجية في تعزيز التعاون الاقتصادي والأنشطة التجارية وتدفقات الاستثمار. وقد أبرمت دولة الإمارات 26 اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة معتمدة وقيد التفاوض وتغطي أسواقاً تصل لأكثر من 3 مليارات شخص.

إقامة شراكات عالمية

ساهمت الشراكات الاستراتيجية لدولة الإمارات مع الاقتصادات العالمية في تعزيز مكانتها كوجهة رائدة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتساعد هذه الشراكات على دعم النمو الاقتصادي، وتعزيز التجارة والاستثمار، وتسهيل التبادل التقني والمعرفي بما يسهم في تحقيق الازدهار لكافة الأطراف.

أكبر خمسة مستثمرين عالميين

ساهموا بنسبة

%33

من إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات حتى عام 2022

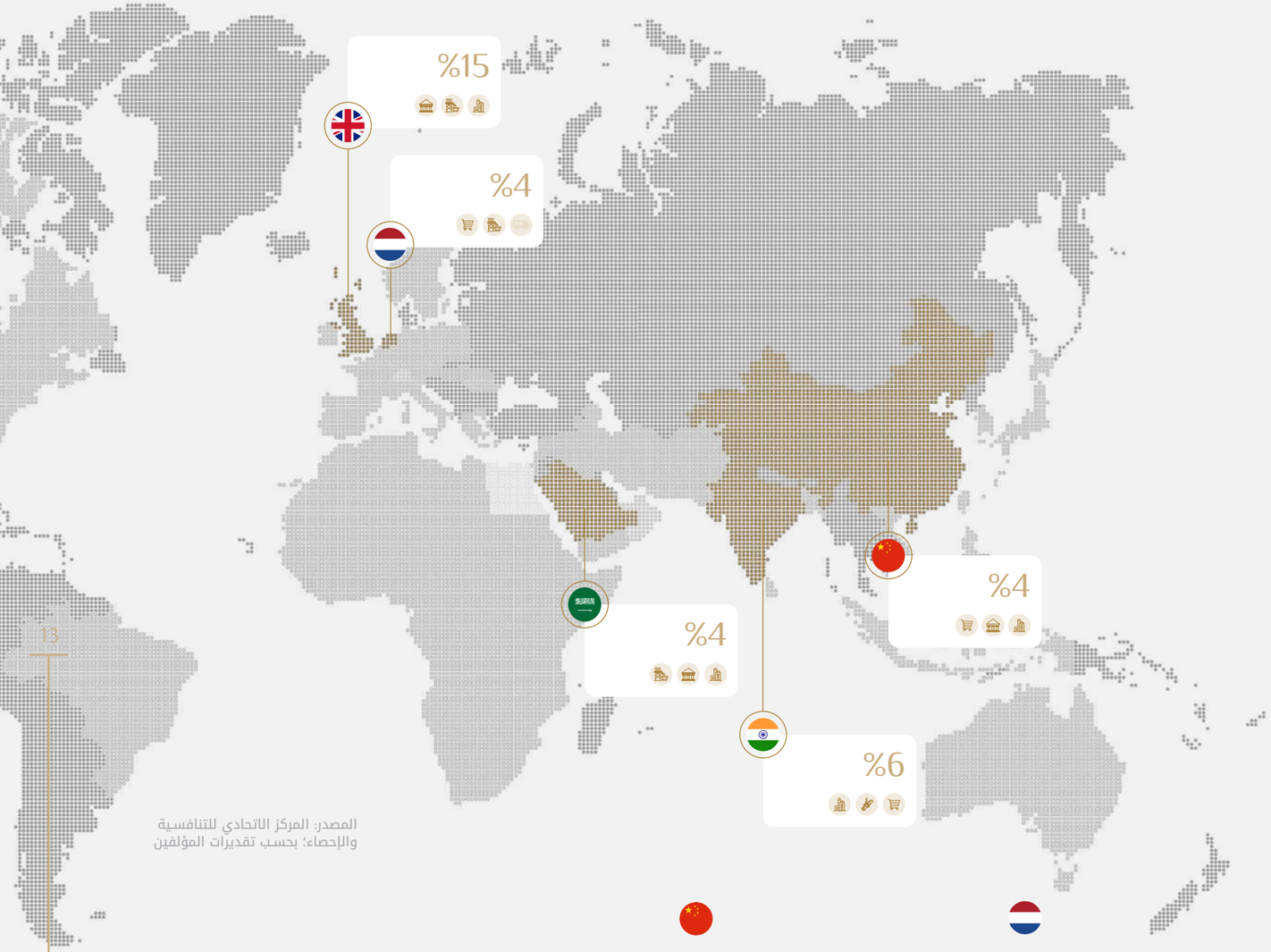

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء؛ بحسب تقديرات المؤلفين

القطاع المالي والتأمين
القطاع العقاري
التصنيع
تجارة الجملة والتجزئة
النقل والتخزين
التعدين والمحاجر

المملكة المتحدة

انطلاقاً من العلاقات التاريخية المتبادلة والشراكات الاستراتيجية، تعد المملكة المتحدة أكبر مساهم في رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات، حيث بلغت قيمة التجارة غير النفطية 12 مليار دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 18% عن عام 2022.

القطاعات الرئيسية
- القطاع المالي والتأمين
- التعدين والمحاجر
- القطاع العقاري

الهند

تعتبر الهند ثاني أكبر مساهم في الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة الإمارات، بفضل اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التي دخلت حيز التنفيذ في مايو 2022، والتي تهدف إلى رفع حجم التجارة المتبادلة إلى 100 مليار دولار بحلول عام 2030.

القطاعات الرئيسية
- القطاع العقاري
- تجارة الجملة والتجزئة
- التصنيع

المملكة العربية السعودية

تقوم مساهمات المملكة العربية السعودية في اقتصاد دولة الإمارات على جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي والعلاقات الثنائية القوية، ما يجعل دولة الإمارات الشريك التجاري الأكبر للمملكة بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تبلغ قيمة التجارة غير النفطية بين البلدين 37 مليار دولار، وهو ما يمثل 67.3% من إجمالي الصادرات السعودية غير النفطية إلى دول مجلس التعاون الخليجي.

القطاعات الرئيسية
- التعدين والمحاجر
- القطاع المالي والتأمين
- القطاع العقاري

هولندا

تعد هولندا شريكاً هاماً ضمن مسيرة دولة الإمارات نحو الاستدامة والابتكار. ففي عام 2023، بلغت التجارة غير النفطية بين البلدين 5.7 مليار دولار، بزيادة قدرها 22% عن عام 2022.

القطاعات الرئيسية
- تجارة الجملة والتجزئة
- التعدين والمحاجر
- النقل والتخزين

الصين

عززت استثمارات الصين في إطار مبادرة الحزام والطريق مكانتها كأكبر شريك تجاري واستثماري لدولة الإمارات، حيث بلغت قيمة التجارة المتبادلة غير النفطية 81 مليار دولار في عام 2023، بزيادة قدرها 4% عن عام 2022.

القطاعات الرئيسية
- تجارة الجملة والتجزئة
- القطاع المالي والتأمين
- القطاع العقاري

تمهيد الطريق لمستقبل قادر على التكيّف

يمثل التنويع الاقتصادي ركيزة أساسية في استراتيجية النمو لدولة الإمارات. وتسعى البلاد لتمهيد الطريق لمستقبل مستدام ويتمتع بالمرونة والقدرة على التكيف من خلال تعزيز التنمية في القطاعات ذات النمو المرتفع مثل السياحة والتقنيات والطاقة المتجددة.

457 مليار دولار

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2023

340 مليار دولار

الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة في 2023

%3.6

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 2023

%6.2

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في 2023

رقم 1

على مستوى العالم العربي في مؤشر المعرفة العالمي 2023 (26 عالمياً)

يحقق التركيز الاستراتيجي لدولة الإمارات على التنويع الاقتصادي نتائج مهمة على صعيد التجارة الخارجية غير النفطية والنمو القوي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، حيث تواصل التزامها بتقليل الاعتماد على عائدات النفط من خلال الاستثمار المستمر في العديد من القطاعات، وبناء اقتصاد متنوع، وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

قطاعات متنوعة ونمو موحد

يسهم المشهد الاقتصادي المتنوع في دولة الإمارات باستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة وكبيرة في قطاعات متعددة. وتقود القطاعات الرئيسية استراتيجية النمو والتنويع الاقتصادي في الدولة، وتساهم في تعزيز المرونة والتكيف والاستدامة الاقتصادية.

أهم خمسة قطاعات

تساهم بأكثر من

%86

من إجمالي رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة الإمارات حتى عام 2022

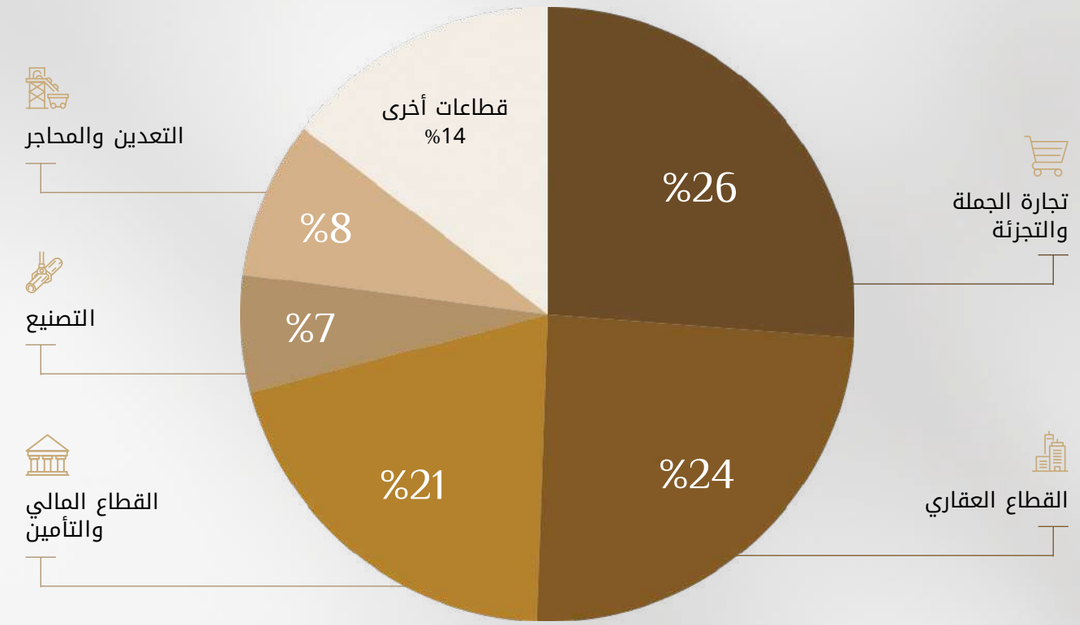

المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء؛ بحسب تقديرات المؤلفين

تجارة الجملة والتجزئة

يستفيد هذا القطاع من الموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات، والبنية التحتية اللوجستية المتقدمة، والطلب القوي للمستهلكين. وقد ارتفع الإنفاق الاستهلاكي بنسبة 13% على أساس سنوي في عام 2023، مدفوعاً بزيادة قدرها 14% في معدلات الإنفاق في مجال التجزئة، وزيادة بنسبة 12% في الإنفاق في المجالات غير المتعلقة بالتجزئة.

القطاع العقاري

تستفيد الاستثمارات العقارية من النمو الحضري المستمر والموقع الاستراتيجي لدولة الإمارات والذي يتيح لـ33% من سكان العالم إمكانية الوصول إلى الدولة خلال 4 ساعات، و66% من سكان العالم إمكانية الوصول خلال 8 ساعات. وتسهم هذه المشاريع الكبرى، إلى جانب ديناميكية السوق الإماراتي، في جذب استثمارات أجنبية هامة.

القطاع المالي والتأمين

لا يزال هذا القطاع يشهد تدفقات كبيرة بفضل قوة القطاع المصرفي والمالي في دولة الإمارات والذي يوفر بيئة مستقرة وجاذبة للمستثمرين الأجانب. ونتيجة لهذا البيئة الاستثمارية المستقرة، استطاعت دولة الإمارات جذب أصحاب الثروات، حيث تتخذ 120 من أغنى الشركات العائلية والمستثمرين الأفراد في العالم من مركز دبي المالي العالمي مقراً لها، وتبلغ القيمة الإجمالية الصافية لثرواتهم مجتمعةً 1.2 تريليون دولار.

التصنيع

يحتل قطاع التصنيع حالياً المرتبة الثالثة من حيث حصة الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، حيث يلقى دعماً من العديد من السياسات والحوافز. وقد أدى الإعلان عن "مشروع 300 مليار"، الذي يمثل الاستراتيجية الصناعية لدولة الإمارات، في مارس 2021، إلى تعزيز الاستثمارات في هذا القطاع الحيوي للتنويع الاقتصادي والتنمية الصناعية في البلاد.

التعدين والمحاجر

يتمتع هذا القطاع بجاذبية كبيرة للمستثمرين الأجانب نظراً إلى الموارد الطبيعية الغنية لدولة الإمارات وموقعها الاستراتيجي لسلاسل التوريد الإقليمية والعالمية. تهدف استراتيجية الثروة المعدنية إلى زيادة حصة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 5% بحلول عام 2030 ورفع عدد شركات التعدين، مما يعزز جاذبية القطاع للاستثمارات الأجنبية.

توسع مستمر وتنوع في الخدمات

برزت دولة الإمارات بصفتها مركزاً مالياً رائداً بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي الذي يسهّل الوصول إلى الأسواق العالمية، والبيئة التنظيمية الداعمة التي توفرها، وبنيتها التحتية المالية القوية. وساهمت عوامل الاستقرار والمتانة التي تتمتع بها مؤسساتها المالية في تعزيز النمو واستقطاب مجموعة واسعة ومتنوعة من المستثمرين إلى البلاد، ما يعزز مكانتها كوجهة مفضلة للمستثمرين من المنطقة وحول العالم.

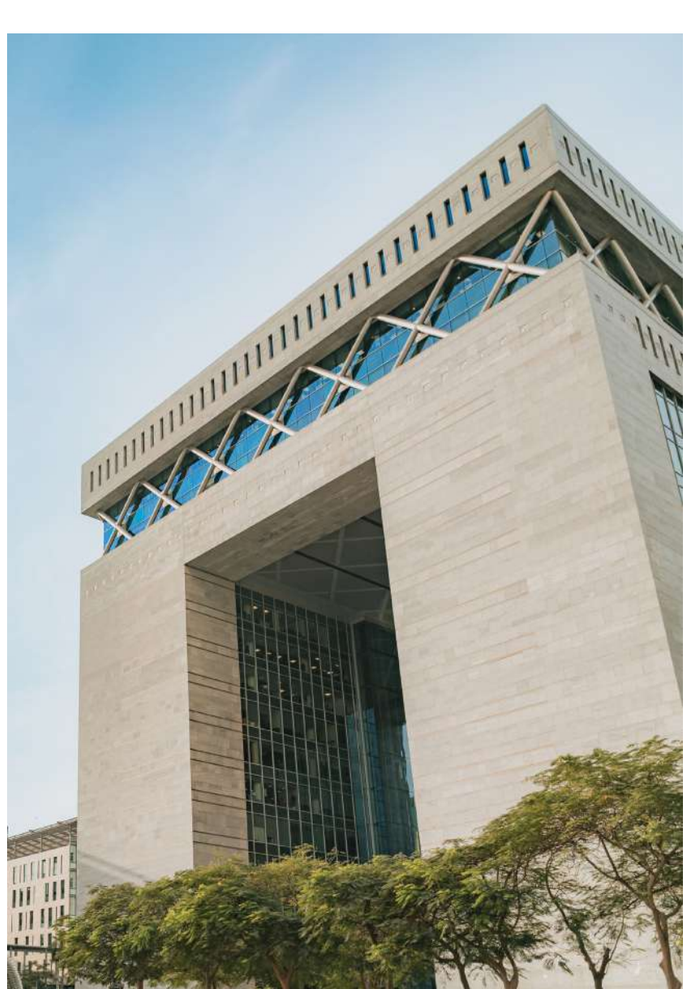

994 مليار دولار
(الربع الرابع 2023)

إجمالي القيمة السوقية
للأسواق المالية الإماراتية

125%
نمو على أساس سنوي

في عدد مديري صناديق
التحوط في عام 2023

470+
شركة لإدارة الأصول

تعمل في
دولة الإمارات

40%

نسبة النمو المتوقعة في عدد الأفراد
ذوي الثروات في الإمارات بحلول عام 2031

61

مصرفاً مرخصاً في الإمارات
(22 مصرفاً محلياً، و39 مصرفاً أجنبياً)

أهم العوامل المحفّزة للنمو

يضم قطاع الخدمات المالية في دولة الإمارات مؤسسات وشركات متنوعة الخبرات تسهم في تعزيز الازدهار الاقتصادي للبلاد وتساعد على ترسيخ الاستقرار والتطور المالي.

القطاع المصرفي

1.1 تريليون دولار

إجمالي قيمة أصول القطاع المصرفي الإماراتي كما في الربع الرابع من عام 2023

يمثل القطاع المصرفي الإماراتي ركيزة أساسية لخدمات مالية متميزة. وقد شهد القطاع توسعاً كبيراً في الأصول والقدرات الائتمانية، حيث يضم أكثر من 61 مصرفاً محلياً وأجنبياً.

الأسواق المالية

5.8 مليار دولار

الزيادة في القيمة السوقية للأسواق المالية الإماراتية في عام 2024

ارتفعت القيمة السوقية للأسواق المالية الإماراتية بنحو 5.8 مليار دولار في عام 2024، وذلك بفضل الزخم القوي لأنشطة الطرح العام الأولي التي عززت سيولة هذه الأسواق ونضجها.

الحوالات المالية

7.5 مليار دولار

القيمة المتوقعة للحوالات المالية الرقمية في عام 2024

تعتبر دولة الإمارات مصدراً رئيسياً للحوالات المالية المتوجهة بشكل خاص إلى دول جنوب آسيا وشمال أفريقيا وجنوب شرق آسيا. ويسهم الموقع الاستراتيجي للبلاد وبيئتها التنظيمية الداعمة وتنوع المواهب والكفاءات في تعزيز مكانتها كمركز رائد للحوالات المالية الآمنة التي تدعم معيشة الأفراد والأسر في مختلف أنحاء العالم.

إدارة الأصول وصناديق التحوط

996 مليار دولار

القيمة التقديرية لثروات الأفراد في الإمارات

تواصل دولة الإمارات استقطاب صناديق التحوط وشركات إدارة الأصول، بفضل ما توفره من بيئة استثمارية مستقرة، وأطر تنظيمية قوية، مدعومة بحلول متينة لإدارة الثروات. وتقدر قيمة ثروات الأفراد في الدولة بنحو 1 تريليون دولار، كما ارتفع عدد شركات إدارة الأصول التي تسعى لتقديم حلول وخدمات مخصصة تلبي احتياجات الشركات العائلية والأفراد ذوي الثروات.

الأفراد ذوو الثروات العالية

109,900 شخص

إجمالي عدد الأفراد من ذوي الثروات في دولة الإمارات

تحتضن دولة الإمارات 20 ملياردياً و298 سنتي مليونير، لتُصنف بذلك في المرتبة العشرين بين أكثر الدول استقطاباً للأثرياء ضمن تقرير أكثر مدن العالم ثراءً لعام 2023.

التراخيص الجديدة

30%

الزيادة السنوية في التراخيص الجديدة الممنوحة للخدمات المالية (2023)

يعكس النمو المستمر في حجم التراخيص الجديدة بيئة الأعمال المتنامية في دولة الإمارات وقدرتها على جذب مجموعة متنوعة من الشركات.

الاستثمار في المستقبل

يواصل مشهد الاستثمار التأسيسي في دولة الإمارات دفع عجلة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل وجذب تدفقات كبيرة من رؤوس الأموال، مما يعزز مكانة الدولة كمركز استثماري عالمي.

%31
ارتفاع عدد المشاريع المعلنة

1,332
في عام 2023

1,016
في عام 2022

%37
ارتفاع في إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي المعلن عنها

16 مليار دولا
في عام 2023

12 مليار دولا
في عام 2022

%7.5
ارتفاع إجمالي الوظائف المتوقع توفيرها

48,997
في عام 2023

45,543
في عام 2022

المصدر: fDi Markets، فاينانشال تايمز؛ بحسب تقديرات المؤلفين

القطاعات الرئيسية

قيادة نمو الاستثمار التأسيسي في دولة الإمارات في عام 2023

خدمات الأعمال

1.8 مليار دولار	385	8,369
استثمارات رأس المال المعلنة	عدد المعاملات	عدد الوظائف المتوقعة

البرمجيات وخدمات تقنية المعلومات

1.3 مليار دولار	270	6,927
استثمارات رأس المال المعلنة	عدد المعاملات	عدد الوظائف المتوقعة

الخدمات المالية

719 مليون دولار	130	2,901
استثمارات رأس المال المعلنة	عدد المعاملات	عدد الوظائف المتوقعة

المعدات الصناعية

394 مليون دولار	82	3,121
استثمارات رأس المال المعلنة	عدد المعاملات	عدد الوظائف المتوقعة

النقل والتخزين

710 مليون دولار	55	2,992
استثمارات رأس المال المعلنة	عدد المعاملات	عدد الوظائف المتوقعة

المصدر: fDi Markets، فاينانشال تايمز؛ بحسب تقديرات المؤلفين

آفاق واعدة وفرص جديدة

تواصل دولة الإمارات جذب استثمارات تأسيسية كبيرة من مختلف الدول، ما يعكس بيئة الأعمال الديناميكية والمبادرات الاقتصادية الاستراتيجية التي توفر فرص العمل وتُحفز الابتكار وتدعم النمو المستدام.

أبرز الدول

التي تساهم في نمو الاستثمارات التأسيسية في دولة الإمارات

استثمارات رأس المال المعلنة لعام 2023 (بالدولار الأمريكي)

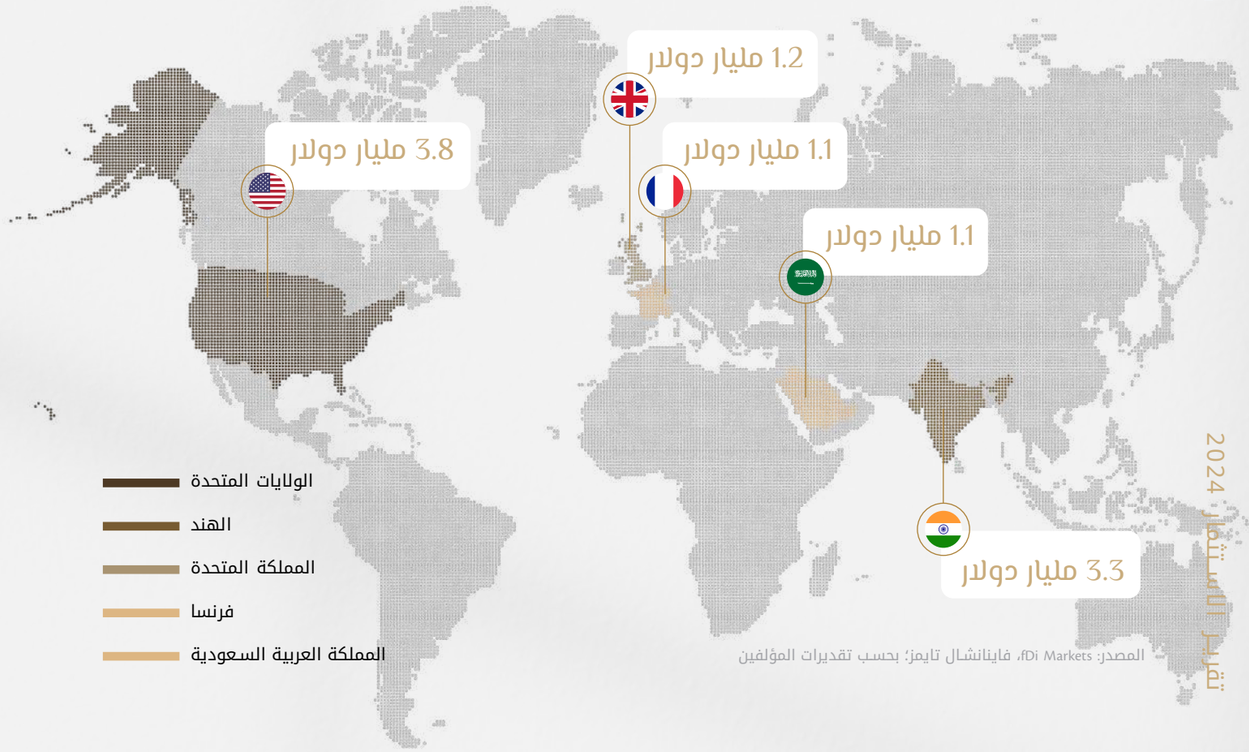

المصدر: fDi Markets، فاينانشال تايمز؛ بحسب تقديرات المؤلفين

الاتجاهات السائدة

خدمات الأعمال والرعاية الصحية من القطاعات الرئيسية

يواصل هذان القطاعان لعب دور فاعل في توفير فرص العمل الجديدة وجذب استثمارات رأس المال الكبيرة. ويعكس النمو المستمر في خدمات الأعمال استمرار الأداء القوي وإمكانية التوسع المستقبلي.

زيادة الاستثمارات من الدول الرئيسية

تعكس الزيادة الكبيرة في الاستثمارات المعلنة من الولايات المتحدة والهند حجم العلاقات الاقتصادية القوية والميزات التي تتمتع بها دولة الإمارات كوجهة استثمارية واستراتيجية جاذبة.

الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية والحوسبة السحابية من أكبر الاستثمارات

تبرز هذه القطاعات بصفتها مساهماً هاماً في النمو الاقتصادي لدولة الإمارات وعنصراً رئيسياً في تنويع الاقتصاد وتوفير فرص الاستثمار الكبيرة.

بناء اقتصاد يواكب احتياجات المستقبل

تقود دولة الإمارات مسيرة الابتكار والاستدامة، وتعمل على إرساء معايير التقدم التقني وإطلاق المبادرات البيئية، وتبني أحدث التقنيات، ووضع الطاقة المتجددة في مقدمة الأولويات، وذلك بهدف تعزيز قدرتها التنافسية العالمية وضمان مستقبل مستدام.

الابتكار

#1 (إقليمياً)

في مؤشر الابتكار العالمي 2023

#32 (عالمياً)

#1

عالمياً في سرعة شبكة الإنترنت على الهاتف المتحرك

المصدر: "تقرير التقدم في المشهد الرقمي واتجاهاته لعام 2023" الصادر عن مجموعة البنك الدولي

#3 (عالمياً)

في مواهب الذكاء الاصطناعي الوافدة

#4 (عالمياً)

في عدد نماذج الذكاء الاصطناعي الأساسية

#4

عالمياً في إطلاق خدمات 5G التجارية

المصدر: تقرير ستانفورد لمؤشر الذكاء الاصطناعي 2024

الاستدامة

#1 (الشرق الأوسط وشمال أفريقيا)

في مؤشر جودة البنية التحتية للتنمية المستدامة 2022 الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)

#11 (عالمياً)

#6 (عالمياً)

في نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الشمسية

%68

من إجمالي السعة الإنتاجية للطاقة المتجددة في الشرق الأوسط

تعد الإمارات أول دولة في المنطقة تلتزم بتحقيق الحياد المناخي بحلول عام 2050. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، أضافت الدولة أعلى كمية من الكهرباء النظيفة المولّدة على مستوى العالم، حيث بلغ نصيب الفرد من الكهرباء النظيفة 557 كيلوواط/ساعة سنويًا - أي أسرع بـ12 مرة من المتوسط العالمي البالغ 44 كيلوواط/ساعة للفرد.

الإمارات:
رحلة نمو متواصلة

تتمتع دولة الإمارات ببنية تحتية متطورة، وبيئة ضريبية جذابة، ومستويات معيشة راقية، ما يجعلها وجهة مثالية للعيش والعمل. وتواصل الدولة العمل على تحسين مستويات المعيشة وجودة الحياة للسكان والزوار، ما يجعلها الخيار المفضل للشركات والعائلات الباحثة عن بيئة مزدهرة وحيوية وآمنة.

0%

ضريبة الدخل على الأفراد

بين أقل

مستويات ضرائب الشركات في العالم (9%)

190+

جنسية تعيش في الإمارات

لطالما حرصت دولة الإمارات على توفير بيئة عيش راقية للمواطنين والوافدين، حيث توفر أعلى مستويات المعيشة والاستقرار، وخدمات صحية متميزة، وتعليماً رفيع المستوى، بالإضافة إلى بنية تحتية متطورة. وساهم هذا النهج الذي يركز على خدمة وتمكين الكفاءات البشرية في وضع أطر وسياسات مدروسة تعزز من قدرة البلاد على استقطاب المواهب من حول العالم، وتعزيز الاستثمارات، وإتاحة الكثير من الفرص للمقيمين والمستثمرين، لتمكينهم من التمتع بحياة كريمة.

#1 و #2

تصنيف المدن الإماراتية بين أكثر المدن قابلية للعيش في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

#19

المؤشر العالمي للابتكار في الرعاية الصحية 2022

1,000+

مؤسسة تعليمية، منها 76 جامعة

100+

وجهة سياحية عائلية في جميع الإمارات السبعة، ومنها أكبر مدينة ترفيهية داخلية في المنطقة، وأسرع أفعوانية في العالم، وأول منتجع داخلي للتزلج على الجليد في الشرق الأوسط.

وجهة رائدة للأعمال وأنماط الحياة العصرية

ساهمت المبادرات الاستراتيجية لدولة الإمارات وسياساتها التي تستشرف المستقبل في توفير بيئة مواتية لنمو وتطور الشركات ورواد الأعمال والمقيمين من مختلف أنحاء العالم.

بناء المستقبل

يظهر التزام دولة الإمارات بالابتكار وتطوير البنية التحتية من خلال مشاريعها الطموحة واستثماراتها الاستراتيجية، حيث تركز مشاريع مثل مشروع توسعة مطار آل مكتوم الدولي، ومشروع قطار الاتحاد، وغيرها من الاستثمارات في التقنيات الناشئة، على تعزيز قدرات الاتصال والترابط، وترسيخ مكانة البلاد كبوابة عالمية تربط الشرق بالغرب.

260 مليون مسافر

الطاقة الاستيعابية المتوقعة لمطار آل مكتوم الدولي

120,000

إجمالي العاملين في مجال الذكاء الاصطناعي في الإمارات (2023)، بزيادة 4 مرات مقارنة مع عام 2021

استقطاب الكفاءات العالمية

طوّرت دولة الإمارات خلال السنوات القليلة الماضية العديد من الأنظمة واللوائح بهدف تحسين مستويات المعيشة واستقطاب الكفاءات للعيش والعمل. وتم إصدار نظام الإقامة الذهبية لمدة 10 سنوات في عام 2019 لإتاحة المجال لأصحاب الكفاءات العالية بالعيش والدراسة والعمل في الدولة. ويسمح النظام للشركات من مختلف القطاعات بالحصول على الملكية الكاملة لمؤسساتهم، ما ساهم في توفير فرص جذابة للمستثمرين ورواد الأعمال.

10 سنوات

نظام الإقامة الذهبية

#1

على مستوى المنطقة، و22 عالمياً ضمن تقرير مؤشر تنافسية المواهب العالمية 2023 من معهد "إنسياد"

الاستقرار والنمو الاستراتيجي

يعتبر الاستقرار الاقتصادي والسياسي من أهم العوامل التي تعزز مكانة دولة الإمارات كوجهة جذابة للأفراد والشركات. وقد ساهم تحول الدولة إلى اقتصاد متنوع بعيداً عن النفط في ترسيخ هذه المكانة، إذ تسهم الاستثمارات المتنوعة في مختلف القطاعات المالية والتقنية والذكاء الاصطناعي والطاقة النظيفة وغيرها، في إرساء أُسس متينة لمواصلة النمو وتعزيز قدرة البلاد على مواجهة التحديات المستقبلية.

#1

عالميًا في قوة الاقتصاد واستقراره (مؤشر القوة الناعمة العالمي لعام 2024)

#1

في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية 2024)

Emerge

نظرة عامة

تأسست شركة "إيميرج" (Emerge)، وهي مشروع مشترك بين شركة مصدر ومجموعة "EDF"، في عام 2021 بهدف تطوير حلول لتوليد الطاقة الشمسية وتخزين الطاقة وتوفير الحلول الهجينة في الشرق الأوسط بدون تكلفة مسبقة للعملاء من القطاعين الصناعي والتجاري. تتحمل الشركة المسؤولية التعاقدية والمالية الكاملة عن مشاريعها، بما في ذلك أعمال الهندسة والتمويل والبناء والعمليات والصيانة المستمرة. حيث يُمكّن هذا النهج عملاء الشركة من التركيز على عملياتهم الرئيسية إلى جانب تحقيق أهدافهم المتمثلة في الحدّ من الانبعاثات الكربونية وتقليل النفقات التشغيلية.

emerge
A MASDAR & EDF GROUP JOINT-VENTURE

الأهداف الاستراتيجية

تنسجم رؤية ورسالة شركة "إيميرج" بشكل كامل مع "استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050". وتدعم الشركة النمو المستمر في حلول الطاقة الشمسية الموزعة الصغيرة والكبيرة لشركاء الأعمال. وتسهم التطورات الحاصلة في تقنيات تخزين الطاقة ودمج الشبكات في توفير فرص جديدة لشركة "إيميرج" تقدم من خلالها حلول الطاقة النظيفة المبتكرة وعالية الجودة دون أي تكلفة مسبقة على العملاء.

الأثر الاقتصادي المستدام

تتمتع شركة "إيميرج" بسجل حافل على صعيد تشغيل وتسليم مشاريع بسعات تتجاوز 100 ميجاواط ، فضلاً عن 200 ميجاواط إضافية من المشاريع المضمونة. وبدعم من مساهميها في شركة مصدر ومجموعة "EDF"، تدعم الشركة جهود مكافحة التغير المناخي وتساعد عملاءها في تحقيق أهداف الاستدامة الخاصة بهم. حيث يسهم التزام الشركة بتقديم حلول مستدامة وعالية الجودة، بالإضافة إلى الخبرات الطويلة التي يتمتع بها المساهمون، في تعزيز مكانة "إيميرج" كشريك موثوق في عملية التحول في مجال الطاقة، ما يساعد العملاء على مواجهة تحديات اعتماد الطاقة المتجددة.

Glass Technology

نظرة عامة

أنشأت شركة "جلاس تكنولوجي" (Glass Technology)، الرائدة في مجال صناعة الزجاج، منشأة تبلغ مساحتها 113 ألف متر مربع في إمارة رأس الخيمة باستثمارات وصلت إلى 350 مليون درهم. وتنتج هذه المنشأة المتطورة زجاج ألواح الطاقة الشمسية بجودة عالية لحوالي 5.5 مليون وحدة شمسية سنوياً. وبالاستفادة من التقنيات المتقدمة، يضمن مصنع "جلاس تكنولوجي" كفاءة الإنتاج والاستدامة بما يتماشى مع الأهداف البيئية لدولة الإمارات، إلى جانب تعزيز القدرات الصناعية والنمو الاقتصادي في إمارة رأس الخيمة.

الأهداف الاستراتيجية

تنسجم رؤية شركة "جلاس تكنولوجي" بشكل كامل مع "استراتيجية الإمارات للحياد المناخي 2050". كما تلتزم الشركة بدعم حلول الطاقة المتجددة من خلال تطوير المنتجات الخاصة بزجاج ألواح الطاقة الشمسية. وتتطلع الشركة إلى خطط طموحة للتوسع تتضمن إمكانية إضافة فرن ثانٍ لزيادة الطاقة الإنتاجية، حيث تأتي هذه الخطة استجابةً لاستراتيجية الشركة الرامية إلى توسيع العمليات واستكشاف أسواق جديدة، مما يضمن لها النمو والاستدامة على المدى الطويل.

الأثر الاقتصادي المستدام

لقد كان لبيئة الأعمال الداعمة التي توفرها مناطق رأس الخيمة الاقتصادية (راكز) والتزامها بتعزيز التقنيات الصديقة للبيئة دور هام في نجاح تأسيس مصنع "جلاس تكنولوجي" وعملياتها، ما ساهم في توفير نحو 200 فرصة عمل جديدة وتعزيز مكانة الإمارة كمركز للابتكار الصناعي، إضافة إلى زيادة مستويات اعتماد الطاقة المتجددة من خلال إنتاج زجاج الألواح الشمسية لملايين الوحدات الشمسية.

Gecko Robotics

نظرة عامة

تواصل شركة "جيكو روبوتيكس" (Gecko Robotics)، الشركة الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي المدعوم بالروبوتات، توسعها في منطقة الشرق الأوسط من خلال مبادرة "الجيل التالي من الاستثمارات الأجنبية المباشرة". وقد استثمرت الشركة في دولة الإمارات من خلال إنشاء مكتب لها في البلاد ومرافق تصنيع متطورة، ومن المتوقع أن تصبح هذه المرافق مركزاً حيوياً يحتضن أحدث تقنيات الروبوتات وحلول الذكاء الاصطناعي. وتلتزم الشركة أيضاً بتطوير المواهب المحلية من خلال تدريب القوى العاملة في الإمارات ضمن مجال الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وتعزيز الابتكار، وتوفير فرص جديدة في القطاع التقني.

gecko

الأهداف الاستراتيجية

تهدف الشركة، من خلال توظيف الروبوتات المتقدمة وتقنيات الذكاء الاصطناعي، إلى إحداث تحول في ممارسات إدارة الأصول وتعزيز الكفاءة وزيادة الإنتاج، وذلك بالشراكة مع عملائها. وانطلاقاً من اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة التي أبرمتها دولة الإمارات، تخطط الشركة للاستفادة من الموقع الفريد للبلاد كونها مركزاً استراتيجياً عالمياً للعمليات ومزاولة الأنشطة التجارية الدولية. وتلتزم الشركة بتوفير فرص عمل مجزية للمتخصصين، والمساهمة في نمو القطاع التقني المحلي، وتطوير مهارات الموظفين في مجال الروبوتات والذكاء الاصطناعي.

الأثر الاقتصادي المستدام

من المتوقع أن يُحدث توسع شركة "جيكو روبوتيكس" في دولة الإمارات أثراً إيجابياً ملموساً على الاقتصاد والبيئة، حيث ساهمت الشركة في توفير وظائف متخصصة وعالية الأجر في مجالات الروبوتات المتقدمة والذكاء الاصطناعي للكفاءات المحلية، ما يساعد على تطوير مهارات قوى العمل، وتحفيز الاقتصاد، وتعزيز الابتكار في القطاع التكنولوجي الإماراتي. وتساعد الشركة عملاءها على تحسين عملياتهم، وتعزيز الإنتاجية، وخفض الانبعاثات الكربونية من خلال توظيف الروبوتات المتقدمة وحلول الذكاء الاصطناعي في إدارة الأصول.

نرافقك خلال رحلتك الاستثمارية

تعمل وزارة الاستثمار على تسهيل وتعزيز تجربة المستثمرين الأجانب في دولة الإمارات. كما تضمن الوزارة توفير بيئة مواتية وداعمة للمستثمرين من خلال مهامها التي تشمل وضع السياسات، وتحديد الاستراتيجيات، والترويج للاستثمار، وإبرام الشراكات، والدعم والتمكين، ما يتيح تجربة مثالية تدعم متطلبات الاستثمارات كبيرة الحجم.

تواصل مع وزارة الاستثمار

وزارة الاستثمار
أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
ص. ب. 190

+971 2 204 0000

enquiries@investuae.gov.ae

www.investuae.gov.ae

وزارة الاستثمار

MINISTRY OF INVESTMENT